أولـــويات وتوقعـــات النســـاء مـــن البـــرلمان التاسع عشر

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار / مارس 2021

أولـــــويات وتوقعـــات النســـاء من البـــرلمان التاسع عشر

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار /مارس 2021

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة – راصد

عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

عدي بريك

عبدالله عبدالرحمن

كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الصور الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

المحتويات

المقدمة ٧

منهجية البحث ٨

الباب الأول: أهم النتائج والتوصيات ٩

الباب الثاني: الإطار النظري ١٣

الباب الثالث: نتائج استطلاع الرأي حول أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص

القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من اداء البرلمان التاسع عشر (٢٠٢٠) ١٧

المقدمة

تم إعداد هذه الدراسة من قبل وحدة الدراسات في مركز الحياة - راصد، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من اداء البرلمان التاسع عشر (2020) فيما يخص قضايا المرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها كما تطرقت الدراسة الى التعرف على آليات تفعيل الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد لتلك القضايا بناء على نتائج هذه الدراسة يقدم فريق البحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها ان تفعل الاتصال بين السيدات ومجلس النواب بالإضافة الى تقديم قضايا المرأة الى صناع القرار.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة الكمية في جمع المعلومات على استبيان استهدف عينة عشوائية غير ممثلة تم جمعها من قاعدة بيانات مركز الحياة راصد والتي تمثل مختلف القطاعات والأعمار والمواقع الجغرافية والمستويات التعليمية. ولقد استجاب لهذا الاستطلاع (504) سيدة ينتمون لمختلف الفئات الاجتماعية والأعمار والمحافظات والمستويات التعليمية والمهن المختلفة في القطاعين العام والخاص وتوزعت عينة المستجيبين للاستطلاع حسب الفئات العمرية وكانت أعلى نسبة مستجيبات للاستبيان للسيدات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (32-40) سنة حيث بلغت النسبة (29%) وما نسبته (17%) للسيدات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (18-25) و(18%) للسيدات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (25-32) أما السيدات اللواتي تجاوزن سن (50) فقد بلغت نسبتهن (17%) من العينة المستجيبة، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستجيبات على أسئلة الاستطلاع، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستجيبين على أسئلة الاستطلاع، فكانت الأغلبية من المحافظات الكبرى عمان، إربد، الزرقاء وبنسبة 68% فيما توزّعت باقي الاستجابات على محافظات المملكة الأخرى بما مجموع نسبته تصل الى (32%). أما بالنسبة الى قطاع العمل فكانت النسبة الأعلى من المستجيبات هن من ربات البيوت حيث بلغت النسبة (48%) تلتها السيدات العاملات في القطاع الخاص والعاملات في القطاع العام حيث تساوت النسب بمقدار (17%) لكل قطاع، وتوزعت النسب المتبقية كالتالي: السيدات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بلغت نسبتهن 11%، السيدات صاحبات العمل الخاص بنسبة (3%)، الطالبات بنسبة (2%)، السيدات الموظفات لدى مؤسسات أممية بنسبة 1%، السيدات المتقاعدات بنسبة (0.8%) وكانت النسبة الأقل للسيدات اللواتي لا يعملن حيث بلغت النسبة (0.4%).

أما فيما يخص طبيعة النشاط السياسي فكانت نسبة السيدات اللواتي ليس لديهن أي نشاط سياسي هي الأعلى حيث بلغت النسبة (69%) من العينة المستجيبة وتلتها نسبة السيدات الناشطات في مؤسسات المجتمع المدني وقد بلغت النسبة (13%)، ومن ثم السيدات أعضاء الجمعيات بنسبة (8%)، وتساوت النسبة للسيدات أعضاء المجالس المحلية والسيدات أعضاء المجالس البلدية بنسبة 3% لكل منها، أما السيدات أعضاء مجالس المحافظات بلغت نسبتهن (2%)، والسيدات أعضاء الأحزاب السياسية بلغت نسبتهن (1%)، وللسيدات أعضاء الأندية الرياضية نسبة (0.4%)، وتساوت نسبة السيدات رؤساء الجمعيات ونسبة السيدات أعضاء النقابة وقد بلغت النسبة(0.2%) لكل منهما وكانت هذه النسبة هي الأقل من العينة المستجيبة. وبعد جمع نتائج الاستبيان عمد الباحثون إلى تحليلها وإعداد تقرير بها ضمن الباب التالي في هذا التقرير.

الباب الأول: أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

- معظم المستجيبات وبنسبة 70% لم يسبق لهنّ المشاركة بحملات كسب تأييد لقضايا النساء.
- 53% من المستجيبات أبدين رغبتهم في الإدلاء بأصواتهن بالانتخابات البرلمان التاسع عشر (2020)، و المشاركة الفاعلة في اختيار من يمثلهن في مجلس النواب.
- 43% من المستجيبات لا يأخذن الانتماء الحزبي للمرشح/ة بالاعتبار عن الإدلاء بأصواتهنّ.
- معايير اختيار المستجيبات للمرشحين/ات في مجلس النواب أو المجالس البلدية لا تعتمد على الجنس حيث أن (40%) من السيدات أجابنّ بـ«أحيانا «بينما 29% من المستجيبات كانت إجابتهن بـ «لا اعتقد ذلك» مما يشير أن الجنس هو ليس المعيار الأساسي لاختيار المرشح/ة.
- أيدت 35% من المستجيبات أن نظام الكوتا يخدم النساء بالمشاركة السياسية للنساء، وبنسبة أقل بـ 10% مع اللاتي لا يعتقدن ذلك.
- أولويات السيدات الاردنيات فيما يخص قضايا النساء والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها حصل التمكين الاقتصادي على أعلى نسبة مشيراً الى اهمية تمكين المرأة من حقوقها الاقتصادية، وبنسبة اقل بقليل التمكين الاجتماعي ومعالجة القضايا الاجتماعية التي تواجه المرأة، اما في المرتبة الثالثة التمكين السياسي ،النسب المتقاربة في المجالات الثلاث تشير الى وجود خلل في المنظومات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية فيما يخص النساء مما يتطلب جعلها اولويات على طاولة البرلمان التاسع عشر .
- 27% من المستجيبات يرينّ أن زيادة نسبة الكوتا للمرأة من أهم الاوليات التي يجب ان يعمل عليها البرلمان التاسع عشر، يليه بنسبة 22% وصول المرأة للمراكز القيادية و يليه تعديل قانون الانتخاب.
- عدم وضوح الرؤية في أولويات المجال الاقتصادي التي يجب على البرلمان التاسع عشر على العمل عليها . نلاحظ في اولويات المجال الاقتصادي توزع النسب وعدم تركزها مما يشير لعدم وجود اجماع على اولوية بحيث تخفيض الضرائب المرتبطة في المشاريع الصغيرة ، وخفض معدلات البطالة بين النساء حصلتا على نفس النسبة 13% ،سد الفجوة في الاجور بين الجنسين، وتوفير حضانات في اماكن العمل حصلتا على نفس النسبة 10%، يشير ذلك لمعاناة السيدات لعديد من المشكلات في المجال الاقتصادي .

- أولت المستجيبات العنف القائم على النوع الاجتماعي الموجه للنساء الأولوية في المجال الاجتماعي التي يجب ان يناقشها البرلمان التاسع عشر، بينما تساوت النسب الحفاظ على حقوق المطلقة ، وتعديل قانون منح الجنسية لأبناء الاردنيات، وتساوت أيضاً النسب بتعديل العقوبات التي تخص جرائم القتل الواقعة ضد النساء والحفاظ على حقوق الارملة والحفاظ على حق المرأة بالميراث تقارب النسب يشير إلى اجماع السيدات بتوقعاتهن من البرلمان التاسع عشر.

- انعدام ثقة السيدات في البرلمان التاسع عشر لتحقيق الاوليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اقترحنها حيث كانت الاجابة «لا» بنسبة 41% من مجموع المستجيبات، وكانت الإجابة في القسم الثاني «لا «بنسبة44% لسؤال هل البرلمانات الاردنية السابقة كانت داعمة لقضايا المرأة الاردنية .

- المتوقع اهتمام النواب النساء بقضايا المرأة أكبر من اهتمام النواب الرجال وهذا ما اظهرته النتيجة، الا ان (30%) من أجبن ب «لا « ، يمكن للمرأة ان تصل الى صناعة القرار لكن هذا لا يعني بشكل مطلق اهتمامها بقضايا النساء .

- تفاؤل السيدات بتوقعاتهن من البرلمان التاسع عشر بتحقيق وصول المرأة الى المناصب القيادية العليا في الحكومة والهيئات الرسمية ، اعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية ، اهتمام المجلس بزيادة نسبة الكوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية، مجالس المحافظات «اللامركزية» والبلديات ، العمل على تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة عدد السيدات النواب في البرلمان (تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة الكوتا النسائية او استبدالها بنظام آخر) وهناك نسبة لا باس بها لا تتوقع من البرلمان بان يهتم بقضايا النساء بالمجال السياسي.

- المشاركة الاقتصادية وتوقعات السيدات من البرلمان التاسع عشر ، أجابت السيدات ب «لا» بنسبة (25%) حول القضاء على التمييز وعدم المساواة في الترقيات والتدريب، وتعديل القوانين الاقتصادية التي تميز بين الجنسين ، تخفيض معدلات البطالة بين النساء ، وأعلى نسبة بتخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة مما يشير الى عدم الثقة بالبرلمان لتحقيق تمكين اقتصادي حقيقي لنساء.

- توقعات المستجيبات في المجال الاجتماعي مشتتة وغير مركزة ، ولكن تم الاتفاق على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة الموجه لنساء حيث نال الاجابة ب «نعم» كأعلى نسبة . بينما توزعت النسب على الحفاظ على حق الميراث ، الحفاظ على حقوق المطلقة ، الحفاظ على حقوق المرأة الارملة ، ونالت مراجعة بنود الموازنة العامة وجعلها اكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات المرأة اعلى نسبة الاجابة ب» لا « مما يشير بضعف الرؤية فيما يخص الجانب الاجتماعي.

- 26 % من المستجيبات يعانين من ضعف القدرة في الاتصال مع النواب لاعتبارات وأعراف اجتماعية من اللقاء بأعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو من خلال النشاطات، او الاجتماعات التي يعقدها النائب مع قواعده الشعبية في الاتصال وتعتبر من التحديات اجتماعية.

- 25 % من المستجيبات يعانين من تحديات لوجستية مثل عدم التمكن من اللقاء مع النواب نظرا لبعد المسافات، ضعف الموارد الاقتصادية لدى المرأة للوصول الى مجلس النواب او المشاركة في النشاطات التي تعقد بين اعضاء مجلس النواب والمواطنين والمواطنات و24 % من المستجيبات في البؤر الفقيرة يشعرن بالتهميش وذلك من خلال الاهتمام بالنساء من النخبة (في عمان).

- تفوق دور المجتمع المحلي على دور البرلمان فيما يخص تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات السيدات وخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- 26% من المستجيبات يرينّ ضرورة خلق قنوات اتصال وتواصل بين اعضاء مجلس النواب والمواطنات السيدات من خلال تشكيل لجان نسوية في المحافظات للتنسيق والمتابعة مع السيدات البرلمانيات و زيادة عدد اللقاءات بينهم.

- 47% من المستجيبات يرينّ أن عمل حملات كسب تأييد على المستوى الوطني سيسهم في تعزيز استجابة البرلمان التاسع عشر لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد .

- عدم وضوح الرؤية المستقبلية، بسبب تدني نسبة تبني استراتيجية وطنية شاملة بين البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات تكون طويلة الامد نسبة (15%) ، مما يشير الى حاجة النساء الى قنوات اتصال انية مع اعضاء البرلمان.

- معظم المستجيبات 57 % أبدينّ اهتماماً بالمشاركة بحملات كسب التأييد لقضايا النساء في البرلمان التاسع عشر (2020).

- النسبة الاكبر من المستجيبات 41 % ترى ان موضوع قضية كسب التأييد وتاثيره على وضعهنّ الشخصي ستحفزهنّ بالمشاركة بحملات كسب التأييد .

أهم التوصيات

- رفع قدرات النساء من خلال التدريب على حملات كسب التأييد لقضايا النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واكسابهن ادوات ومهارات مساءلة صناع القرار.
- رفع الوعي السياسي لدى النساء من خلال ورش وتدريبات طويلة الأمد.
- التنسيق بين البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني التي تُعنى بقضايا النساء وتمكينهن سياسياً و اجتماعيا واقتصاديا من خلال وجود وحدة خاصة بالبرلمان للنوع الاجتماعي، تعمل هذه المؤسسات بالتنسيق مع البرلمان بهدف تنظيم العلاقة بين أعضاء البرلمان وبين مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسائية أو التي تعمل على قضايا المرأة .
- تقديم دراسات بالنوعين الكمي والنوعي ،لتحديد اولويات النساء بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
- تشكيل لجان نسوية في المحافظات وعمل مقابلات دورية بين المواطنات والنساء البرلمانيات للتنسيق والمتابعة مع السيدات البرلمانيات وتعزيز معرفة البرلمانيات بقضايا النساء
- زيادة عدد اللقاءات بين السيدات والنواب بشكل عام والبرلمانيين بشكل خاص.
- تطوير الاتصال الرقمي واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، حوارات عبر منصات الكترونية.
- تبني استراتيجية وطنية شاملة بين مؤسسة البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات والمؤسسات التي تعنى بالسيدات بحيث تكون هذه الاستراتيجية طويلة الامد.
- تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تخفيض الضرائب على المشاريع الصغيرة.
- تخفيض معدلات البطالة بين النساء من خلال بناء مشاريع اقتصادية موجهه بشكل مباشر للسيدات.
- خلق بيئة عمل صديقة للنساء وخاضعة للمعايير تناسب النساء وتوفير حضانات في أماكن العمل.
- صياغة تشريعات لسد الفجوة في الأجور بين الجنسين.
- تمكين المرأة سياسياً من خلال زيادة نسبة الكوتا للمرأة .
- وصول المرأة للمناصب القيادية من خلال إعطاء الثقة للمرأة وتزويدها بالمعرفة والخبرة الكافية .
- رفع قدرات النساء من خلال تدريبات ومبادلات ثقافية والمعرفية محلية ودولية .
- تمكين المرأة اجتماعياً من خلال تشريعات تحارب العنف القائم على النوع الاجتماعي موجه للنساء، وتحافظ على حقوق المرأة المطلقة، تعديل قانون منح الجنسية لأبناء الاردنيات، تعديل العقوبات التي تخص جرائم القتل الواقعة ضد النساء .

الباب الثاني: الإطار النظري

قضايا المرأة في الأردن في المجال السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي

تبلغ نسبة النساء في المملكة الأردنية الهاشمية حوالي 48.8% من إجمالي عدد السكان لعام 2018،[1] وفي ضوء الأبحاث والتقارير المنشورة خلال ال 10 سنوات الماضية شهد الأردن تطورًا ملحوظًا في دعم القضايا التي تختص بالمرأة على جميع الأصعدة؛ وذلك بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والوصول إلى المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة[2][3]. وبالرغم من ذلك، فإنه ما زالت توجد بعض التحديات في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[4].

مع تعدد القضايا التي تواجه المرأة في المجتمع؛ تعد القضية السياسية من أهم هذه القضايا، وبدأ الاهتمام بهذه القضية منذ عام 1974 بحيث أعطيت المرأة الأردنية حق التصويت والترشح للانتخابات وحق التعيين في المناصب العامة في ذلك العام، وتم إجراء العديد من التعديلات الدستورية خلال الفترة الماضية ومصادقة الأردن على الاتفاقيات الدولية وذلك لزيادة ودعم حقوق المرأة السياسية والالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية عمل بكين (BPFA) [5]. وبحسب التقرير الذي أعدته لجنة الكونغرس لخدمة البحث مؤخرًا حول القضايا التي تواجه العديد من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وشملت وجود بعض القيود في المشاركة الاقتصادية، ونقص واضح في التمثيل في العمليات السياسية، وإشراك المرأة في حل النزاعات ومفاوضات السلام؛ وبين أن دور النساء مهمش في معظم الجهود الرسمية لحل أكبر ثلاث حروب مستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ليبيا وسوريا واليمن، على الرغم من محاولات بعض الجهات الفاعلة الدولية لإشراك النساء في هذه العمليات[6].

(1) Civil Status and Passport Department, 2018, available at: https://bit.ly/2WhdbQI
(2) World bank, "Jordan Country Gender Assessment," July 2013, page 9, 85, available at: https://bit.ly/2LAZN7P
(3) USAID, "Gender Equality And Female Empowerment", December 04, 2020, available at: https://bit.ly/3nBhZw8
(4) United Nations Development Programme, "Gender equality and women's empowerment", Women›s political participation in Jordan, page 2, 2019, available at: http://bit.ly/37pNa8m
(5) Organisation for Economic Co-operation and Development, "Women's Political Participation in Jordan", 2018, page 27, available at: https://bit.ly/2ISKDtI
(6) Congressional Research Service, "Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress", November 27, 2020, page 2, available at: https://bit.ly/3gZANmA

وصنف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF›s) الأردن في المرتبة 138 من أصل 153 دولة في العالم من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين، وتقلصت الفجوة بين الجنسين في الأردن (حسب قياس المنتدى الاقتصادي العالمي) بمقدار 0.018 نقطة مئوية منذ عام 2018 و0.016 نقطة منذ عام 2006 [7].

وعلى الجانب الآخر هناك معتقدات ثقافية تعترض المرأة حول مكانتها السياسية، فأظهر استطلاع للرأي العام في الدول العربية عام 2016 أن الرجال وبدرجة أقل النساء، ينظرون إلى الرجال على أنهم قادة سياسيون متفوقون، وبشكل أقل اتفقوا على أن المرأة العربية يمكن أن تصبح رئيسة لدولة مسلمة[8]. وبالرغم من هذا، ومع زيادة تمثيل المرأة في الهيئات السياسية، فما زالت تتمتع بسلطة أقل من الرجل، وهو تمييز يفقد المقاييس الكمية للمشاركة السياسية العادلة. ووجد مؤشر طوره مركز ويلسون التابع للحكومة الأمريكية لقياس قيادة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 أنه عندما قادت النساء الإدارات الحكومية العليا، كان احتمال وجودهن أكبر بأربع مرات في ما يُعتبر تقليديًا قطاعات «أنثوية» التي تركز على مختلف أشكال الرعاية، مثل الوزارات الاجتماعية والثقافية، بدلاً من القطاعات ذات الميزانيات الكبيرة والتي لها تأثير أكبر على مجالات السياسة مثل الدفاع أو المالية أو الطاقة أو العدالة[9].

وعند الحديث عن الأردن على وجه التحديد؛ ما زال وجود الصورة النمطية عن المرأة الأردنية يمنعها من تقلد بعض المناصب السياسية رفيعة المستوى في مجلس الوزراء وتقتصر مشاركتها في وزارات معينة فقط، ولا يتم إعطائها الفرصة للوصول إلى المناصب الأخرى كأن تكون بمنصب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس المحافظة. وتحديدًا في عام 2020، تراجع عدد النساء الحاصلات في عضوية النواب الأردني التاسع عشر ليصل عددهم إلى 15 سيدة، وحصلن على هذه المقاعد حسب نظام الكوتا وليس عن طريق النظام التنافسي، وذلك بعكس المجلس السابق عام 2016 حيث شغلت 20 مقعدًا وبزيادة قدرها 15%، وكانت هذه أعلى نسبة حققتها المرأة في تاريخ البرلمان الأردني منذ عام 1989. ولكن عند مقارنة هذه النسبة بتمثيل المرأة بالبرلمان في البلدان الأخرى فتعد نسبة منخفضة ويجب العمل على زيادتها. [10] وفي دراسة

(7) The WEF index "Global Gender Gap Report 2020", December 2019, page 201, available at: https://bit.ly/3gREIl4

(8) Arab Barometer, "Views of Arab Women as Political Leaders," February 11, 2019, available at: http://bit.ly/2K9S28D

(9) Congressional Research Service, "Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress", November 27, 2020, page 18, available at: https://bit.ly/3gZANmA

(10) UN Women Arab States, "It›s time for women in Jordan to have better representation in politics and decision making", October 13, 2019, available at: https://bit.ly/34d8wUn

اجراها مركز الحياة – راصد قبل موعد الانتخابات حول أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من أداء البرلمان التاسع عشر (2020)، حيث بينت نتائج الدراسة أن (52%) من السيدات المشاركات ينوين المشاركة في الانتخابات النيابية من خال الإدلاء بأصواتهن يوم الاقتراع، فيما وصلت نسبة السيدات اللواتي لن يدلين بأصواتهن في الانتخابات (27%)، وبنسبة (21%) من العينة المستجيبة لم يقررن حول إدلاء صوتهن أم لا. [11]

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في تقرير آخر أعدوه في (2018) حول أداء مجلس النواب الثامن عشر من منظور النوع الاجتماعي؛ عدم ترشح أي سيدة على منصب رئيس مجلس النواب، وذلك لعدم وجود تكتلات قوية داعمة لمشاركة السيدات على مستوى المجلس، واقتصار دورها على المناصب الخاصة بمساعدي رئيس مجلس النواب، ونوّابه. وأيضًا عدم ترشح أي امرأة لمنصب النائب الأول بينما ترشحت سيدة نائب واحدة على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب وحصلت على أقل الأصوات ولم تحظى بهذا المنصب، وفيما يخص المكتب الدائم لم تدعم الكتل البرلمانية أي سيدة مرشحة وتشكل المكتب الدائم من 5 نواب ذكور، ومن الملفت انضمام جميع السيدات النواب للجان المختلفة لرغبتهن بتفعيل دورهن في المجلس ووجود 10 نواب ذكور لم ينضموا لأي لجنة. وتمت ملاحظة توزع جندري تقليدي في بعض اللجان مثل لجنة المرأة وشؤون الأسرة التي تكونت من 10 نواب و9 منهم إناث، وفي المقابل لم تشارك أية سيدة في لجان أخرى مثل اللجان المالية، وفلسطين والطاقة والشباب والرياضة. وتم ذكر تفسير لسبب عدم انضمامهن لهذه اللجان بأن معظم السيدات النواب يتم تغيير هن بنسبة أكبر من تغيير النواب الرجال من قبل قواعدهن الانتخابية في كل مجلس نيابي جديد.[12]

ومن الجدير بالذكر أن معظم القادة في الوطن العربي يؤيدون بشكل خطابي ولفظي المبادرات المتعلقة بحقوق المرأة لكي تظهر خطاباتهم بشكل أكثر شمولية، ولكن بعد ذلك يتم صرف الانتباه عن السلوك القمعي أو لمدى تعزيز شرعيتهم في الخارج[13].

وعند الحديث عن التحديات من الجانب الاجتماعي ما زالت تواجه المرأة في الأردن تحفظات على بعض المواد القانونية التي تتعلق بحقوق المرأة مثل المادة 2/9 الحق في منح جنسيتها لأبنائها أو زوجها الأجنبي،

(11) تقرير راصد حول أداء مجلس النواب الثامن عشر من منظور النوع الاجتماعي، 2018

(12) تقرير راصد حول أولويات وتوقعات النساء من البرلمان التاسع عشر، 2020

(13) Congressional Research Service, "Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress", November 27, 2020, page 17, available at: https://bit.ly/3gZANmA

ومواد أخرى منها المتعلقة بحقوق المرأة بعد الطلاق، وحضانة الأطفال والوصاية عليهم[14]. ووجود قضايا أخرى متعلقة بعدم المساواة في الحقوق القانونية حيث ما زالت تواجه المرأة تمييزًا قانونيًا ضدها في مختلف المجالات منها الزواج وحرية التنقل والميراث، وأيضًا وجود حماية قانونية محدودة من العنف المنزلي[15].

وتعد المرأة هي الأكفأ من غيرها في الإلمام بقضاياها، وتحقيق المصالح المرتبطة والدفاع عن حقوقه، وينبغي إدراك أن وجود المرأة في المواقع المختلفة والسياسية الهامة، لا يخدم المرأة وحدها والجوانب المتعلقة بها فقط، إنما ينعكس ايجابياً على كافة جوانب المجتمع ونجاحه.

(14) Organisation for Economic Co-operation and Development, "Women's Political Participation in Jordan", 2018, page 27, available at: https://bit.ly/2ISKDtI

(15) Congressional Research Service, "Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress", November 27, 2020, page 2, available at: https://bit.ly/3gZANmA

الباب الثالث: نتائج استطلاع الرأي حول أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من اداء البرلمان التاسع عشر (٢٠٢٠)

وجه فريق البحث سؤالاً للمشاركات في الاستطلاع حول مشاركتهن في حملات كسب التأييد ذات العلاقة بقضايا المرأة حيث أن غالبية النساء بما نسبته (70%) لم يشاركن بأي حملات كسب تأييد من قبل، فيما بلغت نسبة السيدات اللواتي شاركن بحملات كسب تأييد (30%) من اجمالي المستجيبات، أما فيما يخص رغبة السيدات بالإدلاء بأصواتهن في الانتخابات البرلمانية المقبلة فقد بلغت نسبة السيدات اللواتي سيدلين بأصواتهن (52%) ونسبة السيدات اللواتي لن يدلين بأصواتهن في الانتخابات البرلمانية المقبلة بلغت (27%) وكان هناك نسبة من السيدات أجبن بأنهن لم يقررن بعد وقد بلغت نسبتهن (21%) من العينة المستجيبة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية النساء لا يأخذن الانتماء الحزبي بعين الاعتبار عند التصويت في الانتخابات، كما يبين الشكل (1). بالإضافة الى أنه من الممكن أن تميل النساء للتصويت لنساء في الانتخابات حيث بلغت نسبة اللواتي أجبن ب»احيانا» (40%) ومن أجبن بدائما (21%)، كما يبين الشكل (2). أما فيما إذا كان نظام الكوتا النسائية يخدم مشاركة النساء بالانتخابات، فإجابت (35 %) من النساء ب»دائما» فيما (26 %) أجبن ب «لا»، كما يبين الشكل (3).

مدى أخذ النساء اعتباراً للانتماء الحزبي للمرشحين عند التصويت في الانتخابات

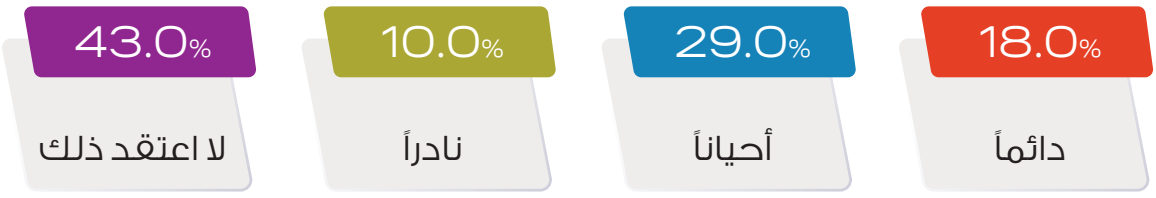

مدى ميل النساء للتصويت لصالح النساء في الانتخابات

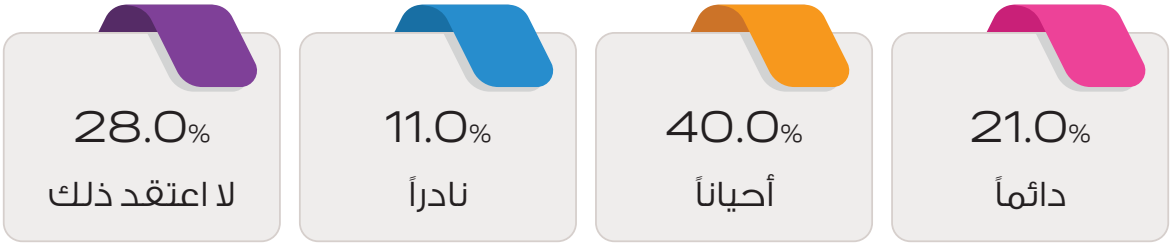

مدى خدمة نظام الكوتا النسائية للمشاركة السياسية للنساء بشكل جيد في الانتخابات

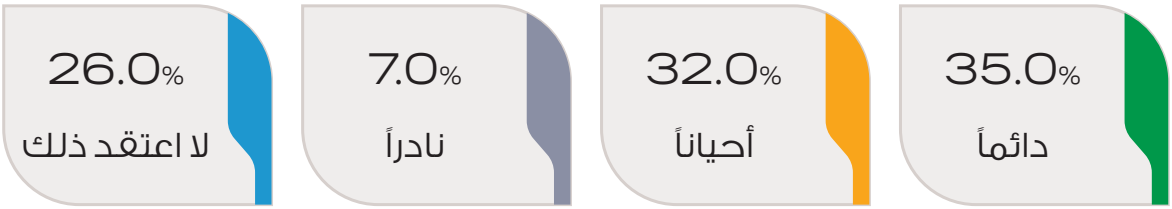

القسم الاول: أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر (2020) مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها

وجه فريق البحث سؤالاً للمشاركات في الاستطلاع حول أكثر القطاعات اولوية للعمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر (2020)، واحتل قطاع التمكين الاقتصادي المرتبة الاولى كأكثر القطاعات اولويةً حيث بلغت النسبة (43%) من مجموع اجابات المستجيبات، ومن ثم قطاع التمكين الاجتماعي ومعالجة القضايا الاجتماعية التي تواجها المرأة وبنسبة (33%)، ومن ثم قطاع التمكين السياسي وتفعيل مشاركة المرأة سياسيا حيث بلغت النسبة (23%) من مجموع اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (4).

اكثر القطاعات التي ترى النساء أولوية للعمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر ٢٠٢٠

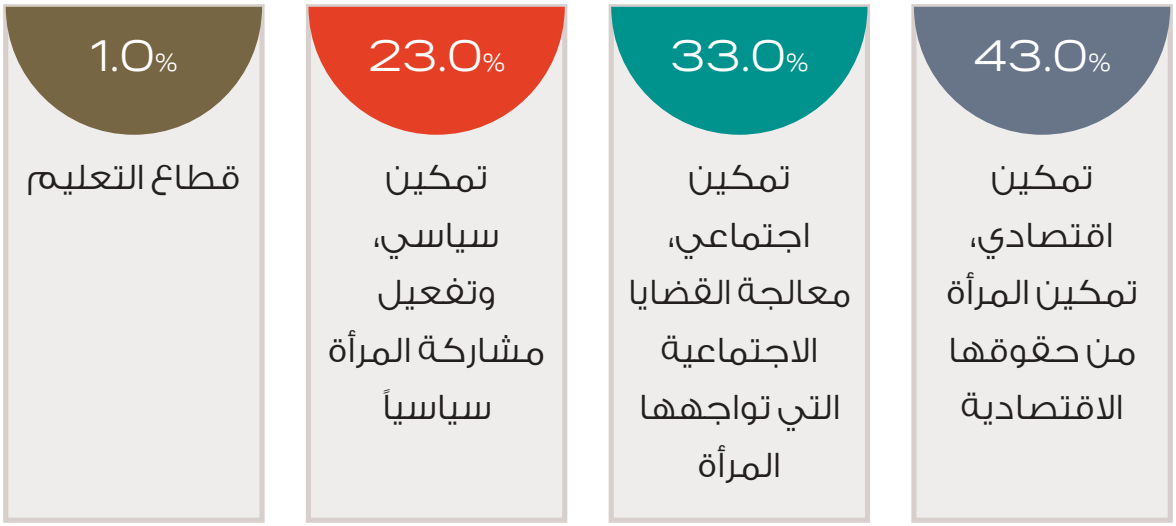

المجال السياسي:

ترى المستجيبات أن من اهم الأولويات التي يجب العمل عليها في المجال السياسي من قبل البرلمان التاسع عشر اولا زيادة نسبة الكوتا للمرأة بما نسبته (26%)، ومن ثم وصول المرأة الى المناصب القيادية بنسبة (22%) ثم تلاه العمل على تعديل قانون الاحزاب بنسبة (18%) من اجمالي اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (5).

الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان العمل عليها في المجال السياسي

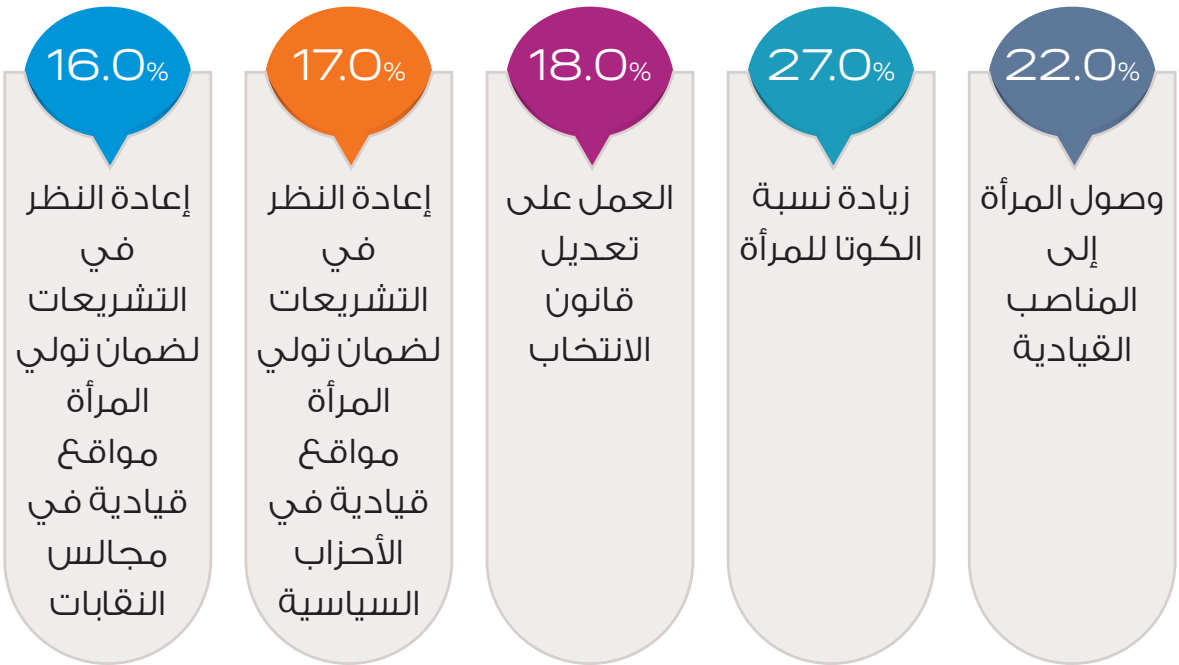

المجال الاقتصادي:

لوحظ أن الأولويات الاقتصادية التي تعتقد النساء ان على البرلمان التاسع عشر العمل عليها بذات الاهمية نظرا لتقارب النسب حيث أن الفارق بين اولوية واخرى فقط واحد بالمئة، وترى المستجيبات ان تخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة وتخفيض معدلات البطالة بين النساء يعتبر من أكثر اولويات التي يجب العمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر بنفس النسبة (13%)، ومن ثم سد الفجوة في الاجور بين الرجال والنساء وتوفير حضانات في اماكن العمل بنفس النسبة لكليهما (10%)، كما يبين الشكل (6).

الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاقتصادي

المجال الاجتماعي:

عند سؤال المستجيبات عن ماهي الأولويات الاجتماعية التي يحب على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاجتماعي، وجد أن هذه الأولويات بذات الاهمية بالنسبة للمستجيبات نظرا لتقارب النسب حيث أن الفارق بين اولوية واخرى فقط واحد بالمئة فقط حيث جاء اولا الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة الموجه للنساء بما نسبته (19%) ومن ثم الحفاظ على حقوق المرأة المطلقة وتعديل قانون منح الجنسية لأبناء الاردنيات بنفس الاولوية بما نسبته (17%) لكليهما ومن ثم تلاه تعديل العقوبات التي تخص جرائم القتل الواقعة ضد النساء والحفاظ على حق المرأة الارملة بنفس النسبة ايضا (16%) من اجمالي اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (7).

الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاجتماعي

القسم الثاني: توقعات السيدات الأردنيات من أداء واهتمام البرلمان التاسع عشر (2020) فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها.

عند سؤال المستجيبات عن ثقتهم في ما اذا كان البرلمان التاسع عشر 2020سيعمل على الاستجابة لأولويات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة بحيث أجبن بنسبة بلغت (41%) ب «لا» بينما بلغت نسبة السيدات اللواتي يثقن بأن البرلمان سيستجيب هي (5%) فقط من اجمالي المستجيبات، كما يبين الشكل (8). أما فيما اذا ما كانت السيدات الأردنيات يعتقدن بأن البرلمانات الاردنية كانت داعمة لقضايا المرأة الاردنية سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية أجابت النسبة الأكبر من السيدات ب «لا» وقد بلغت هذه النسبة (44%)، بينما كان هناك نسبة قليلة من المستجيبات أجبن ب «نعم بدرجة كبيرة» وقد بلغت هذه النسبة (4%) فقط من اجمالي المستجيبات كما يبين الشكل (9). وفي سؤال وجه للمستجيبات حول السيدات النواب اذا ما كان اهتماهن في قضايا المرأة أكثر من النواب الرجال فكانت النسبة متقاربة بفارق 1% فقط بين «نعم بدرجة متوسطة» و «لا»، كما يبين الشكل (10).

مدى ثقة النساء بأن البرلمان القادم سيعمل على الاستجابة للأولويات التي ذكرتها في القسم السابق

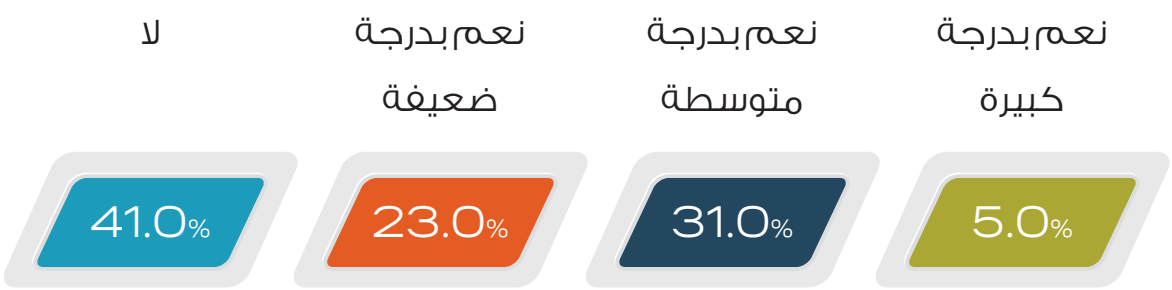

مدى اعتقاد النساء بان البرلمانات الاردنية كانت داعمة لقضايا المرأة الاردنية سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية

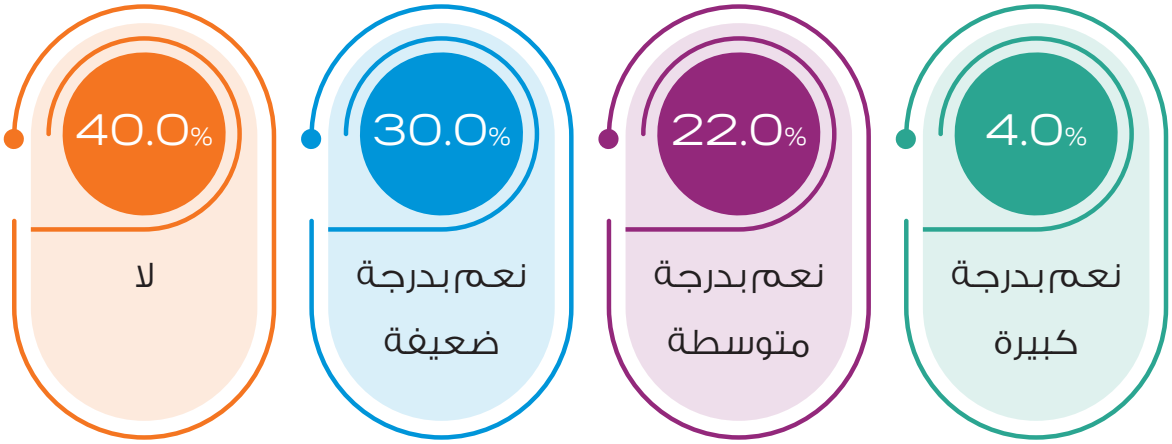

مدى اعتقاد النساء بان اهتمام السيدات النواب بقضايا المرأة أكبر من اهتمام النواب الرجال بهذه القضايا

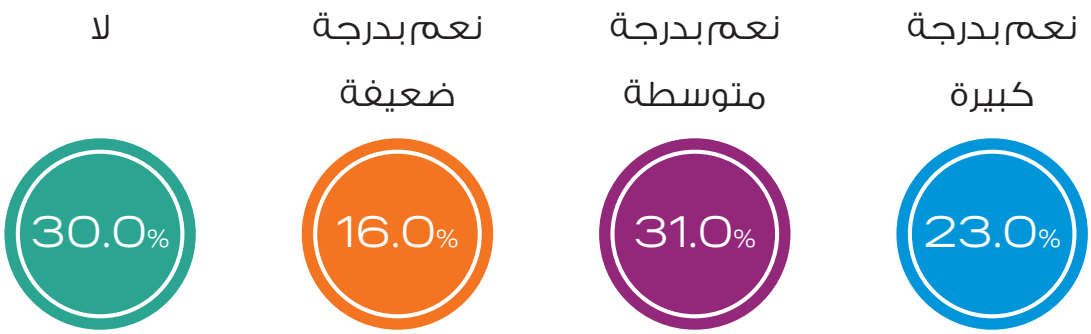

المشاركة السياسية:

على صعيد الآراء والتوقعات الشخصية للسيدات في مدى اهتمام البرلمان التاسع عشر 2020 في بعض القضايا الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، تتوقع غالبية المستجيبات أن مدى اهتمام البرلمان بالمشاركة السياسية سيكون بدرجة متوسطة الى ضعيفة الا أن البعض منهن كن يتوقعن أن اهتمام البرلمان في بعض القضايا سيكون بدرجة كبيرة. حيث تتوقع المستجيبات أن اهتمام البرلمان بوصول المرأة الى المناصب القيادية العليا في الحكومة والهيئات الرسمية سيكون بدرجة كبير بنسبة (17%) من اجمالي اجابات المستجيبات و (23%) يتوقعن عدم اهتمام البرلمان بها. وفيما يخص إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية فتركزت أغلب الاجابات بنسبة (37%) للاجابة «نعم بدرجة متوسطة» وبنسبة (15%) للاجابة «نعم بدرجة كبيرة» و «لا» بنسبة (20%)، أما عن اهتمام المجلس بزيادة نسبة الكوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية، مجالس المحافظات «اللامركزية» والبلديات فتوقعت (35%) من المستجيبات ان المجلس سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة بينما توقعت نسبة (14%) من المستجيبات ان المجلس سيهتم بها بدرجة كبيرة، وبينما العمل على تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة عدد السيدات النواب في البرلمان (تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة الكوتا النسائية او استبدالها بنظام آخر) فاختارت السيدات الاجابة «نعم بدرجة متوسطة» بنسبة (33%) واخترن الاجابة «نعم بدرجة متوسطة» بنسبة(14%) من المستجيبات، وتوزعت باقي الاجابات كما يبين الشكل (11).

المشاركة السياسية

إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية

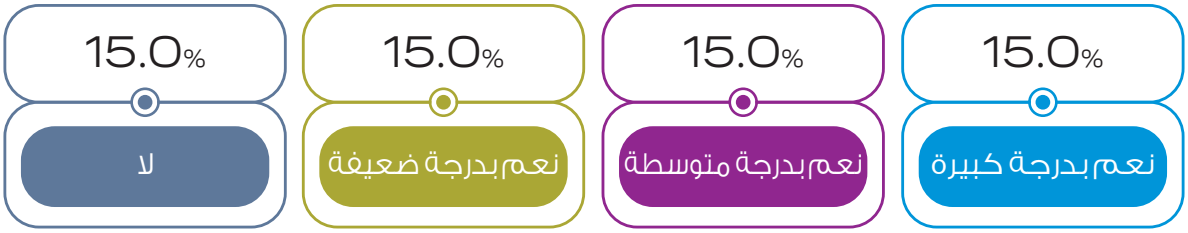

وصول المرأة الى المناصب القيادية العليا في الحكومة والهيئات الرسمية

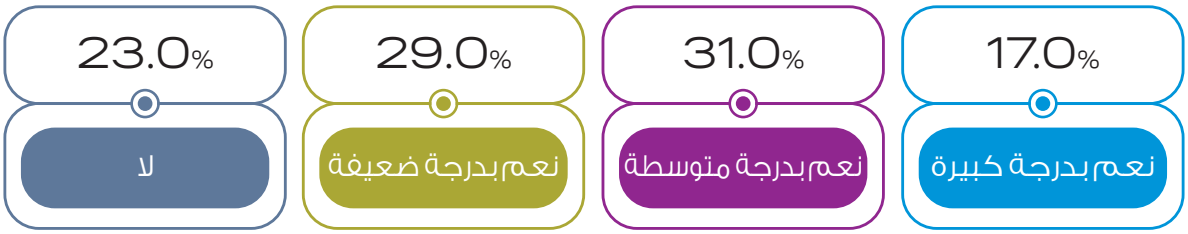

زيادة نسبة الكوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية، مجالس المحافظات "اللامركزية"، البلديات

إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في الأحزاب السياسية

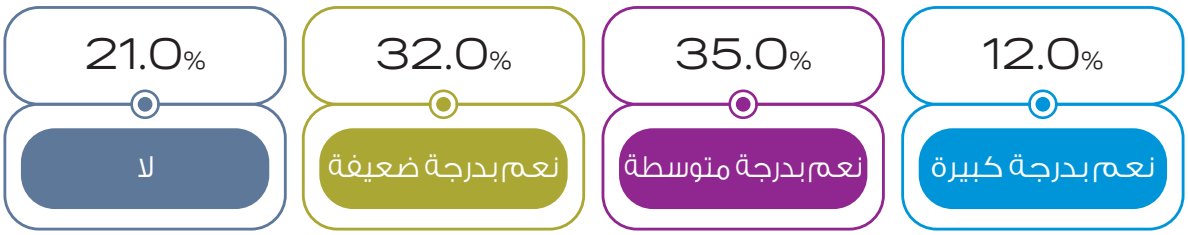

العمل على تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة عدد السيدات النواب في البرلمان (تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة الكوتا النسائية او استبدالها بنظام آخر).

قطاع العمل:

أما فيما يخص قطاع العمل للسيدات فقد طرح فريق البحث على المستجيبات مجموعة من القضايا لاستطلاع رأيهن في مدى اهتمام البرلمان التاسع عشر بها، حيث تتوقع غالبية المستجيبات أن مدى اهتمام البرلمان في قطاع العمل سيكون بدرجة متوسطة الى ضعيفة الا أن البعض منهن كن يتوقعن أن اهتمام البرلمان في بعض القضايا سيكون بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا توفير حضانات في أماكن العمل جيث رأين (26%) من المستجيبات أن الاهتمام سيكون بدرجة كبيرة و (35%) من المستجيبات بدرجة متوسطة بينما (17%) من السيدات يرين انه لن يبدي أي اهتمام بهذه القضية. ثم جاء تطوير شبكة تسويقية لدعم سيدات المهن المنزلية فتوقعت (25%) من المستجيبات ان البرلمان سيهتم بها بدرجة كبيرة و (31%) بدرجة متوسطة بينما توقعت (19%) منهن ان البرلمان لن يدلي أي اهتمام بالقضية، ومن ثم قضية تخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة حيث كان رأي (30%) من المستجيبات ان البرلمان القادم سيهتم بدرجة متوسطة بالقضية بينما تساوت نسبة من ترى ان البرلمان سيهتم بالقضية بدرجة متوسطة وبين من رأين انه سيهتم بدرجة ضعيفة في حين كانت نسبة من يرين أن البرلمان سيهتم بهذه القضية بدرجة كبيرة بنسبة(22%) من المستجيبات، وتوزعت باقي النسب للاجابات كما هو مبين بالشكل (12).

قطاع العمل

تعزيز حقوق العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للمرأة الريفية المزارعة

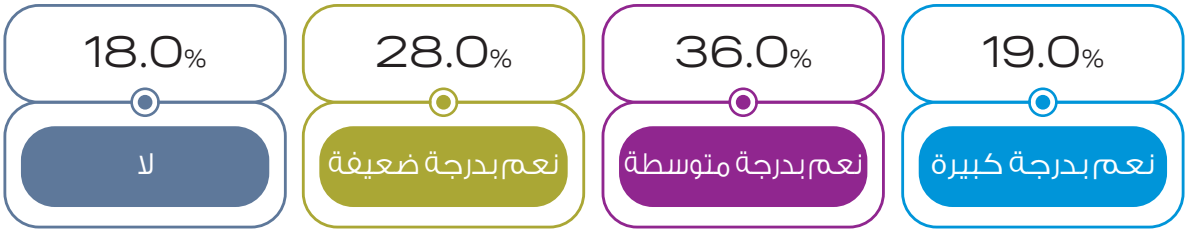

إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي لضمانات أعلى لحقوق المرأة

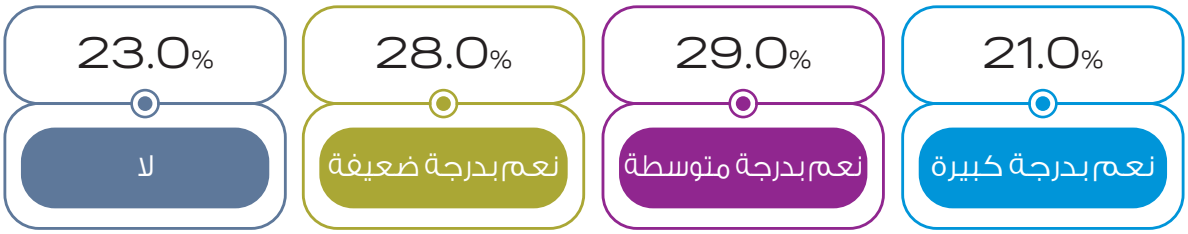

توفير ظروف أكثر تشجيعا لحصول النساء على قروض زراعية

القضاء على التمييز وعدم المساواة في الترقيات والتدريب

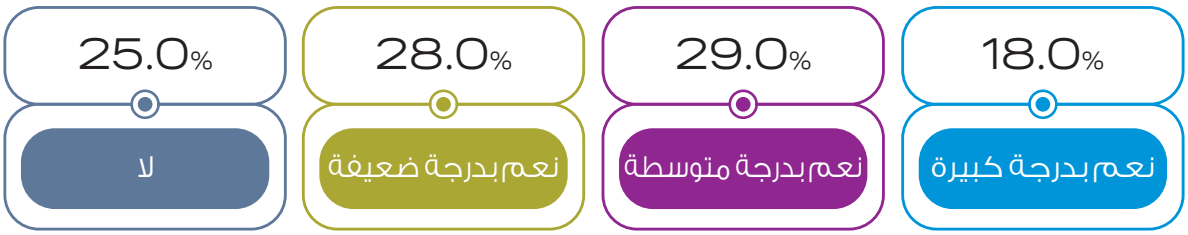

توفر حضانات في أماكن العمل

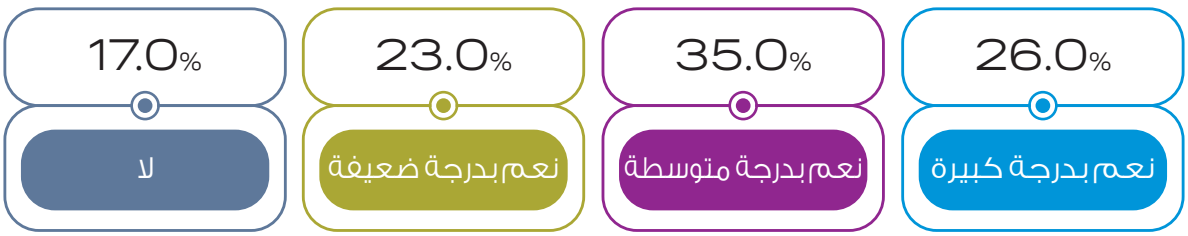

قطاع العمل

تهيئة بيئة العمل لجعلها صديقة للنساء

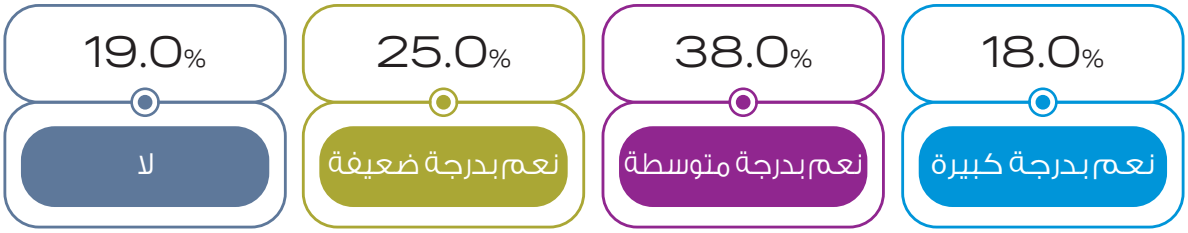

تعديل القوانين الاقتصادية التي تميز بين الجنسين

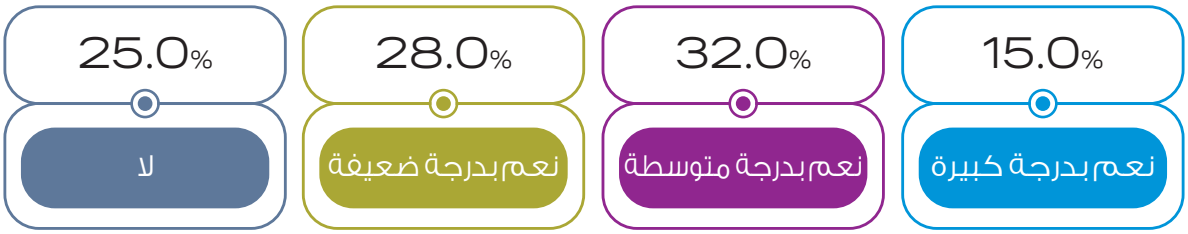

تخفيض معدلات البطالة بين النساء

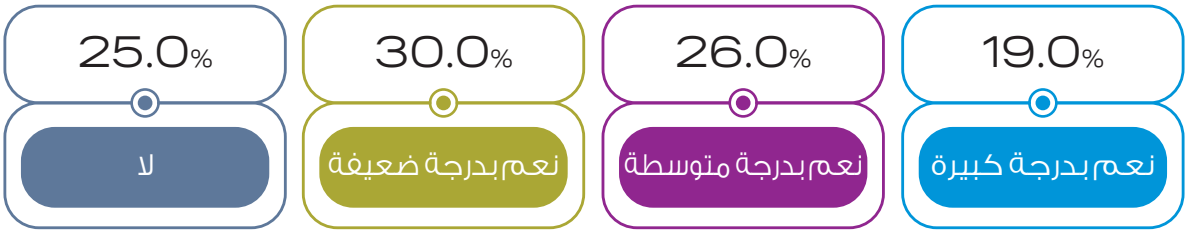

تطوير شبكة تسويقية لدعم سيدات المهن المنزلية

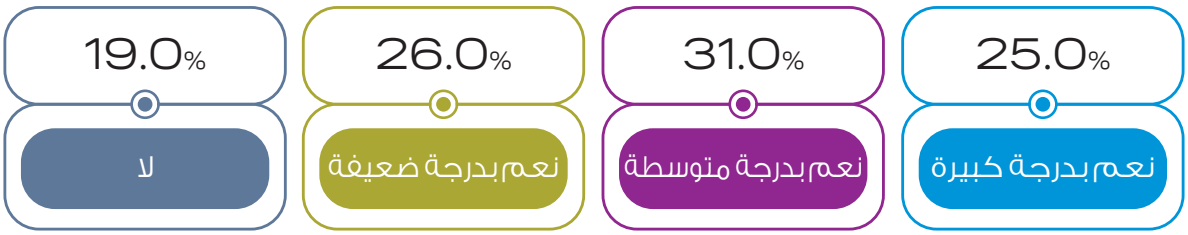

تخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة

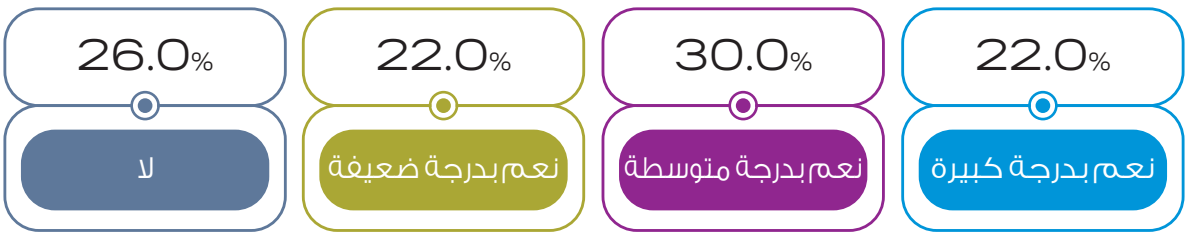

حقوق المرأة:

أما على صعيد الاهتمام في القضايا الخاصة بحقوق المرأة فقد قام أيضا فريق البحث بطرح عدة قضايا على المستجيبات للاستبيان لاستطلاع أرائهن ومنها حقوق المرأة المطلقة فترى (35%) من المستجيبات ان البرلمان القادم سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة بينما رأت (18%) منهن ان البرلمان لن يبدي اي اهتمام للقضية، أما فيما يخص قضية الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والموجة للنساء فترى (35%) من المستجيبات أن البرلمان سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة و(32%) منهن أنه سيهتم بدرجة كبيرة بينما يرى(16%) أنه لن يهتم ابدا. أما بالنسبة لقضية الحفاظ على حق المرأة في الميراث فتعتقد نسبة (34%) من السيدات ان البرلمان القادم سيهتم بالقضية بدرجة متوسط و (27%) سيهتم بدرجة كبيرة بينما تعتقد (19%) من السيدات انه سيهتم بالقضية بدرجة ضعيفة و (20%) لن يهتم ابدا، وقد توزعت باقي الاجابات كما هو مبين بالشكل (13).

حقوق المرأة

مراجعة بنود الموازنة العامة وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات المرأة

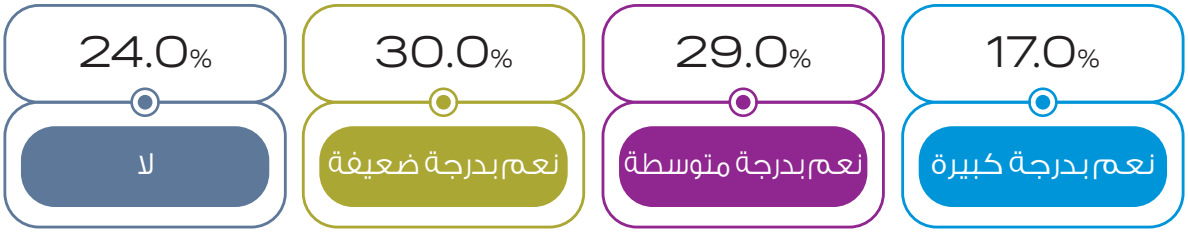

الحفاظ على حقوق المرأة الأرملة

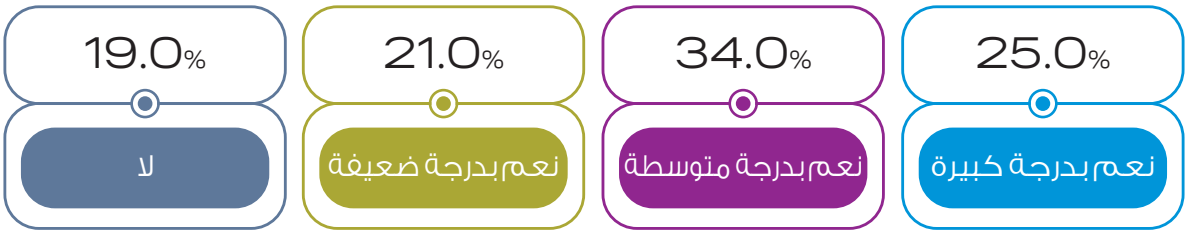

الحفاظ على حقوق المرأة المطلقة

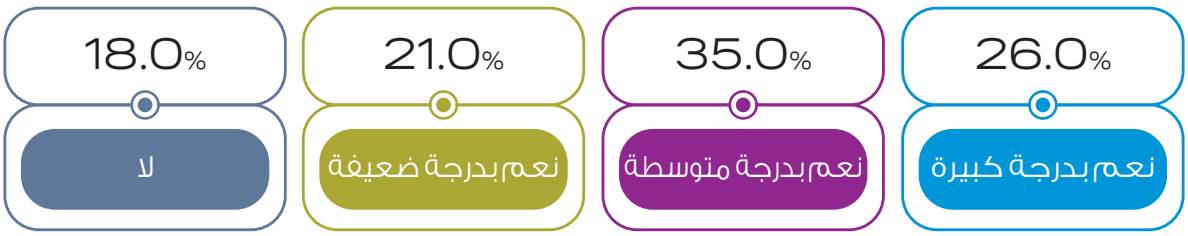

الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة الموجه للنساء

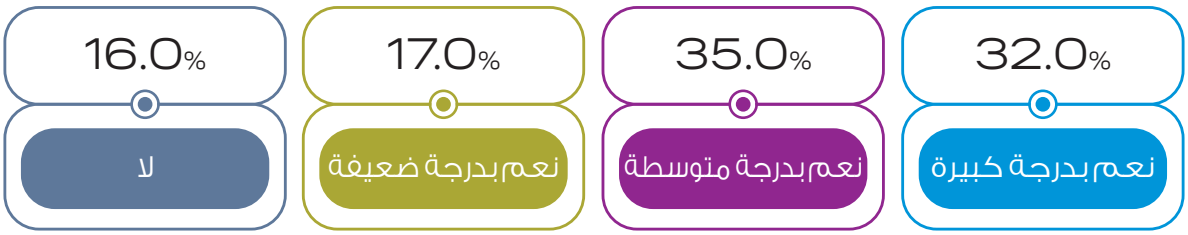

الحفاظ على حق المرأة في الميراث

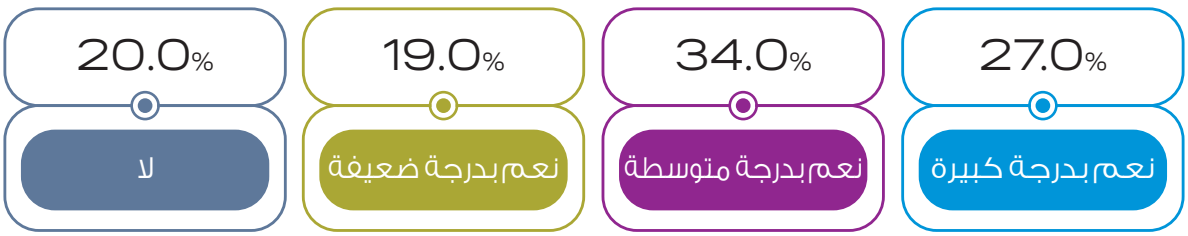

القسم الثالث: التعرف على آليات تفعيل الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها.

جاء في سلم أولويات المستجيبات عند تقييم التحديات التي تواجه السيدات في الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد للقضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها: أولا التحديات الاجتماعية المتعلقة في ضعف قدرة المرأة لاعتبارات وأعراف اجتماعية من اللقاء بأعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو من خلال النشاطات، او الاجتماعات التي يعقدها النائب مع قواعده الشعبية بنسبة (26%) من اجمالي إجابات المستجيبات، ومن ثم التحديات لوجستية مثل (عدم التمكن من اللقاء مع النواب نظرا لبعد المسافات، ضعف الموارد الاقتصادية لدى المرأة للوصول الى مجلس النواب او المشاركة في النشاطات التي تعقد بين اعضاء مجلس النواب والمواطنين والمواطنات...الخ) ومن ثم تلاه اهتمام النواب بالنساء من النخبة (في عمان) أكثر من النساء في البؤر الفقيرة والمعوزة، كما يبين الشكل (14).

التحديات التي تواجه السيدات في الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد للقضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها

أما عن دور أعضاء البرلمان والأمانة العامة والمجتمع المدني في تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات السيدات وخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات حيث ترى (34%) من المستجيبات أن دور اعضاء البرلمان والامانات العامة بالإضافة الى المجتمع المدني كان دور ضعيف في تشجيع الاتصال والتواصل وكسب التأييد في حين أن (16%) من المستجيبات يرين أن دور المجتمع المدني فعال مقارنة مع دور اعضاء البرلمان والامانة العامة الذي (6%) فقط من المستجيبات يربن أنه فعال، كما يبين الشكل (15).

دور أعضاء البرلمان والأمانة العامة والمجتمع المدني في تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات السيدات وخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد

أما حول الاليات والطرق لتفعيل لاتصال والتواصل بين المواطنات والنواب لخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات، فكما تبين نتائج استطلاع الرأي في الشكل (16) فقد ترتبت الأوليات التي يرى المستجيبون أنه يجب العمل عليها(من الاهم الى الاقل اهمية)، كما يلي:

- تشكيل لجان نسوية في المحافظات للتنسيق والمتابعة مع السيدات البرلمانيات
- زيادة عدد اللقاءات بينهم
- وجود وحدة خاصة في البرلمان تنظم العلاقة بين أعضاء البرلمان وبين مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسائية او التي تعمل على قضايا المرأة

- تطوير الاتصال الرقمي واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، حوارات عبر منصات الكترونية...الخ
- تبني استراتيجية وطنية شاملة بين البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات تكون طويلة الامد.

تفعيل الاتصال والتواصل بين المواطنات والنواب لخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات في هذا الإطار

زيادة عدد اللقاءات بينهم

وجود وحدة خاصة في البرلمان تنظم العلاقة بين أعضاء البرلمان وبين مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسائية او التي تعمل على قضايا المرأة

تبني استراتيجية وطنية شاملة بين البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات تكون طويلة الامد

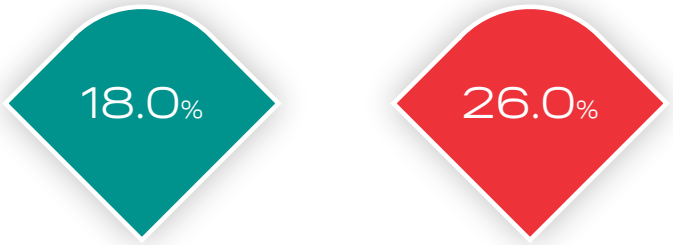

تشكيل لجان نسوية في المحافظات للتنسيق والمتابعة مع السيدات البرلمانيات

تطوير الاتصال الرقمي واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، حوارات عبر منصات الكترونية...الخ

ترى 47% من المستجيبات أن عمل حملات كسب تأييد على المستوى الوطني سيسهم في تعزيز استجابة المجلس القادم لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد في حين 38 % منهن يرين أن عمل حملات كسب تأييد على المستوى المحلي ضمن الدور الانتخابية سيسهم بشكل افضل بذلك، كما يبين الشكل

(17). حيث أن أكثر من نصف المستجيبات مهتمات بالمشاركة بأي حملة كسب تأييد لقضايا المرأة مع البرلمان التاسع عشر 2020، كما يبين الشكل (18).

آلية تعزيز استجابة المجلس القادم لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد التي تعنى بذلك

مدى اهتمام النساء بالمشاركة بأي حملة كسب تأييد لقضايا المرأة مع البرلمان القادم

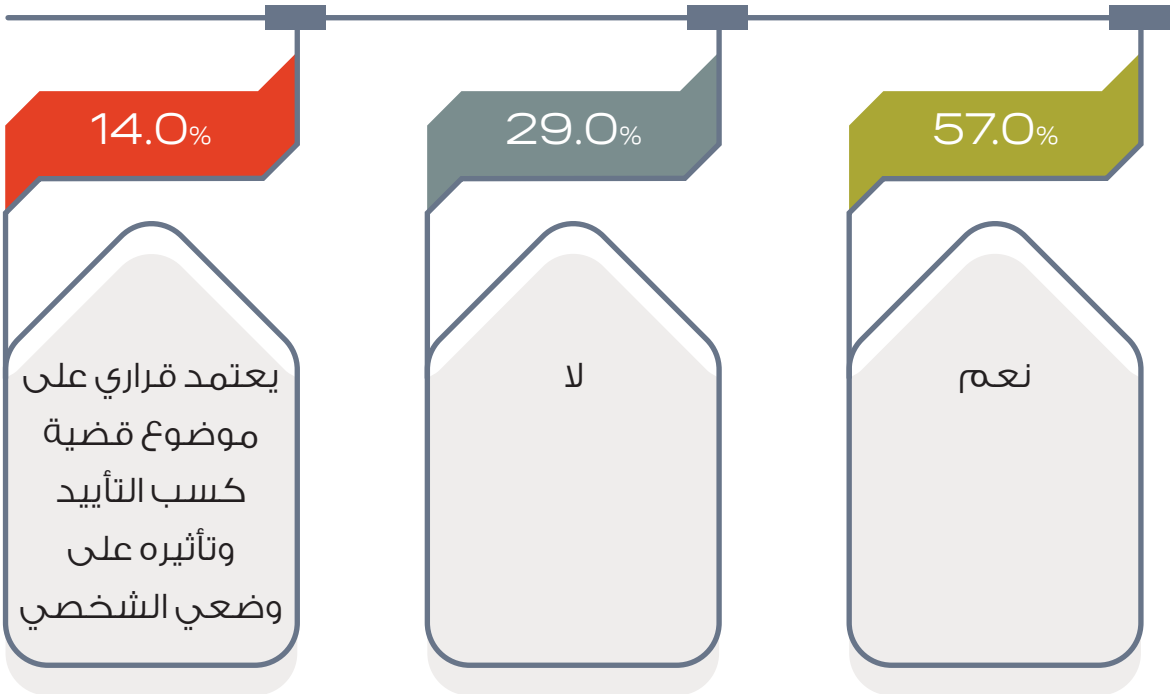

وفي سؤال المستجيبات عن الشروط المسبقة التي ستساعدهن على اتخاذ قرار المشاركة في حملة كسب لتأييد اشترطت ما نسبته (41%) مشاركتها بمعرفة موضوع قضية حملة كسب التأييد وتأثيره على الوضع الشخصي، بينما اشترطت ما نسبته (34%) بمعرفة من هم الاعضاء المشاركين بالحملة و (25%) بتوفر تغطية مالية للمصاريف مثل المواصلات والمبيت وغيره، كما يبين الشكل (19).

الشروط المسبقة التي ستساعد المرأة على اتخاذ قرار بالمشاركة في حملة كسب التأييد

موضوع قضية كسب التأييد وتأثيره على وضعي الشخصي

وجود تغطية مالية لمصاريف مشاركتي (مواصلات، مبيت، ..الخ)

من هم الأعضاء في الحملة

Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo